مشاركون خلال فعاليات الملتقى الاقتصادي الأول:

تطبيق المعايير الرقابية يحقق تنافسية للمساهمين بالشركات

■ الهاجري: معايير بازل تساهم في خلق بيئة استثمارية جيدة تشجع الاستثمارات الأجنبية على العمل في السوق المحلي

جانب من فعاليات الملتقى

جانب من الحضور

■ بورصلي: بورصة الكويت شهدت العديد من الإنجازات أبرزها خضوعها لمشروع الخصخصة وإعادة الهيكلة والرقابة من جهاز مستقل

■ الموسى: الكويت تسعى دائماً للمحافظة على النظام المصرفي ومصارفها تتمتع بسمعة طيبة على المستوى الإقليمي و العالمي

■ الغانم: التكامل بات ضرورة لمنع حدوث أزمات مماثلة لتلك التي حدثت في 2008

■ المرزوق: الأسواق الخليجية تصدرت الأداء بين الأصول العالمية وفق مؤشر ستاندارد آند بورز

■ الصانع: تدني مستويات السيولة وعودة الثقة من بين أهم المحاور الرئيسية الواجب مناقشتها والعمل على استيعابها

طرحت وزير التجارة والصناعة الأسبق رئيس اللجنة المنظمة للملتقى الاقتصادي الأول الدكتورة أماني بورسلي مبادرة تمكين أسواق الأوراق المالية خلال فعاليات اليوم الثاني من الملتقى وتتضمن 10 نقاط رئيسية :

- إجراء مراجعة جديدة موضوعية لآثار التطبيق العملي لقانون هيئة أسواق المال واللوائح الصادرة بموجبه مع الأخذ في الاعتبار كافة الملاحظات الفنية والمشاكل التي يعاني منها السوق بالإضافة إلى أزمة التداول وضعف مستويات السيولة وانحسار دور الصناديق.
- عمل دراسة اكاديمية ميدانية لبحث أسباب الانسحابات وأسباب تراجع السيولة.
- فتح المجال لعمل استثناءات وفترات انتقالية قابلة للتمديد لبعض القرارات وشروط الادراج.
- إعادة النظر بقرار الرسوم وعمل دراسة مقارنة للرسوم مع دول المنطقة وإعادة النظر بقرار تقسيم البورصة والذي اثر بشكل سلبي على السيولة وجاذبية الشركات.
- عمل لجنة مشتركة بين إدارة البورصة وهيئة أسواق المال والجهات الحكومية المعنية والجمعيات المهنية المتخصصة لبحث تشجيع الشركات العائلية على الادراج.
- العمل على توعية وتثقيف المستثمرين لأهمية الادراج في البورصة خاصة الشركات العائلية ، والتي ترى المبادرة انها ستضمحل بعد الجيل الثالث.
- إعادة النظر ببعض القرارات مثل الحوكمة والتمييز بين احجام الشركات وقاعدة ملاكها وانواع القطاعات.
- مراجعة اسباب توقف عمل صانع السوق على الرغم من صدور القرار والعمل على تحفيز معدلات السيولة من خلال الترخيص لأدوات استثمارية متطورة.
- مد قنوات تواصل فعالة للتواصل بين الأجهزة الرقابية والمشاركين في السوق.

تحديات رئيسية

وبينت بورسلي أن البورصة تواجه 3 تحديات رئيسية تتمثل في ضعف مستويات السيولة في السوق وضعف التداول وتراجع عدد الشركات المدرجة وموجة الانسحابات وتراجع القيمة السوقية الرأسمالية.

وأشارت إلى أن تراجع مستويات السيولة يعود لعدة أسباب أبرزها ما يلي : تداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط ، إيقاف نشاط صانع السوق منذ تأسيس الهيئة حتى تاريخ اصدار ضوابط الترخيص 2018، حالة الجمود التي أصابت المتداولين خوفا من العقوبات وارتفاع حالات الاحالة للنيابة خاصة خلال فترة التشغيل الأولى للجهاز الرقابي وحالة عدم الوضوح في التشريعات الحديثة وتطبيقها.

ولفتت أن الشركات المدرجة تراجعت بنسبة 22.3 بالمئة من 224 إلى 174 شركة ، وانسحاب قرابة 51 شركة اختياريا واجباريا ، بما يعكس رسالة سلبية للمستثمر الأجنبي مع رؤية الشركات المنسحبة من السوق.

ولفتت أن ضعف التداول وكلفة العبء التشريعي الذي رفع كلفة الإدراج ما بين 5000 إلى 50000 الف دينار ورسوم أخرى وعدم قدرة بعض الشركات على الالتزام بالمتطلبات الرقابية والتعثر المالي لبعض الشركات هي من بين الأسباب الرئيسية وراء الانسحاب من السوق.

متوسط التداول

وأوضحت أن متوسط قيمة التداول اليومي قبل تأسيس الجهاز الرقابي تراوحت من 126.4 مليون دينار يوميا في 2007 بالحد الأقصى و45.3 مليون دينار بالحد الأدنى في 2010. واستدركت أن مستويات قيمة التداول اليومي بعد تأسيس الجهاز الرقابي بلغت 43.3 مليون دينار بالحد الأعلى و11.6 مليونا بالحد الأدنى في 2016 وذلك في رصد تحليلي على مدى 13 عاما امتدت من 2005 إلى 2017.

ولفتت أن بورصة الكويت شهدت العديد من الانجازات أبرزها خضوعها لمشروع الخصخصة وإعادة الهيكلة والرقابة من جهاز مستقل منذ إقرار قانون 7 لعام 2010 وخضوعها لقوانين وضوابط جديدة للترخيص والتنظيم.

8 إجراءات نوعية

وقالت إن هناك 8 إجراءات نوعية شهدتها بورصة الكويت من عام 2010 وحتى الآن وتمثلت في الترقية من سوق مبتدئة إلى ناشئة في 2017 في مؤشر فوتسي راسل وتقسيمه إلى 3 قطاعات «سوق أولي وثانوي ومزادات» وتحويل البورصة إلى شركة مساهمة قابلة للتخصيص والتمهيد لاطلاق منتجات مالية جديدة ومتطورة وتطبيق نموذج ما بعد التداول الذي يهدف إلى توحيد دورة التسوية واعتماد وتفعيل ضوابط عمل صانع السوق وإطلاق بوابة الإفصاحات الإلكترونية. وإطلاق كتيب قواعد التداول وتبسيط الاجراءات للقضاء على البيروقراطية

وأشارت بورسلي إلى أن البورصة تهدف في المقام الأول إلى توفير التمويل للشركات وأداة استثمارية لتنمية الأموال والمساهمة في خفض تكلفة رأس المال.

وفي مقارنة منها لعدد 12 سوقا عربيا ، أوضحت بورسلي أن بورصة الكويت لفتت أن القيمة السوقية الرأسمالية لبورصة الكويت بلغت 96.3 مليار دولار لتحتل بذلك المرتبة الخامسة بين الأسواق العربية والخليجية محل المقارنة ، فيما تصدرت السعودية المرتبة الأولى بقيمة 533 مليار دولارا وتونس الأقل قيمة بقيمة 10.1 مليار دولار.

أوضح رئيس اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب الأسبق محمد حمود الهاجري خلال تراسه فعاليات أولى جلسات الملتقى في يومه الثاني إلى أن تطبيق معايير بازل والمعايير الرقابية الجديدة ضرورة ، إلا أن تطبيقها يحتاج إلى الأخذ بعين الاعتبار وضع الشركات وعدم تاثرها بتطبيق تلك المعايير ان تمت دفعت واحدة.

وأشار الهاجري خلال تراسه فعاليات الجلسة الأولى من الملتقى الاقتصادي الأول في يومه الثاني المقام تحت شعار « تمكين أسواق رأس المال» والتي ناقشت معيار بازل 3 والمتطلبات المحاسبية الحديثة مثل معيار 9 الدولي وآثارها على البنوك والشركات والقطاع الخاص والأهمية الاقتصادية للشركات العائلية ، أشار إلى أن تطبيق تلك المعايير من شأنه تحقيق تنافسية وشفافية عالية للمساهمين في الشركات ويساعد في الوقت نفسه على خلق بيئة استثمارية جيدة تشجع الاستثمارات الأجنبية على العمل في السوق المحلي ، مضيفا أن وجود تلك البيئة الاستثمارية يعزز تنافسية الاقتصاد اقليميا وعالميا

وفي بداية الجلسة ، طالب رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي السابق علي الموسى بالتدرج في تطبيق تعليمات (بازل٣) و الاستعداد الخطوة القادمة وهي (بازل٤) .

واضاف الموسى قائلا « لابد من تهيئة الأجواء لخوض غمار هذا الشوار الرقابي ولذا الضرورة تحتم المزيد من النقاشات للبحث في مثل هذه المتطلبات من مختلف جوانب عمليات التطبيق» .

وأشار إلى أن السلطة الرقابية (البنك المركزي الكويتي) هي صاحبة الكلمة الأخيرة – محليا – في عملية تحديد التوقيتات لتطبيق مثل هذه الالتزامات.

وأعرب الموسى عن أمله أن تتهيأ كل الأطراف ذات الصلة في اتباع التطبيقات بما يتعلق بمعايير بازل.

وأكد أن دولة الكويت دائما تسعى إلى المحافظة على النظام المصرفي لاسيما وان عدد المصارف المحلية محدود وتتمتع بسمعة طيبة على المستوى الإقليمي و العالمي .

ولفت الموسى إلى أن الصناعة المصرفية لا يمكن تسييرها دون انظمة رقابية.

ومن جانبه ، أشار الشريك في ارنست آند يونغ عبد الكريم السمدان إلى أن تطبيق المعيار 17 المحاسبي سيتم في 2022 ، موضحاً أن مدققي الحسابات ملتزمون بما يفرضه البنك المركزي من تعليمات على البنوك والشركات عند اعداد الميزانيات.

وتطرق السمدان لتاريخ تطبيق المعايير المحاسبية في الكويت ودورها في الحفاظ على حقوق مساهمي الشركات وكذلك الحفاظ على الأصول وفقا لما هو معمول به عالميا واقليميا وبما يواكب التطورات الحالية في أسواق رأس المال.

الجلسة الثانية

أجمع عدد من الخبراء خلال فعاليات الجلسة الثانية من الملتقى الاقتصادي الأول التي حملت عنوان «انعكاس تطوير وتمكين البورصة على مكانة اقتصادات دول المنطقة والاقتصاد الكويتي وعرض آراء المؤسسات والشركات ذات العلاقة بالسوق المالي والتي ترأسها النائب السابق في مجلس الأمة الكويتي د.ناصر الصانع ، أجمعوا على أن هناك ضرورة للتكامل بين الجهات الفاعلة في أسواق رأس المال لمواجهة التحديات التي تواجهها في ظل التغيرات التي تشهدها أسواق رأس المال في الآونة الحالية والمستقبلية وبما يعزز دور تلك الأسواق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في البداية ، أشار رئيس مجلس إدارة شركة البورصة السابق طلال فهد ثنيان الغانم أن التكامل بات ضرورة لمنع حدوث أزمات مماثلة لتلك التي حدثت في عام 2008.

وأوضح أن المقصود بالتكامل هو اتحاد كافة الجهات المسؤولة عن توفير بيئة استثمارية مستدامة تكفلها القوانين والتشريعات وقواعد الحوكمة.

وبين أن الجهات المسؤولة تتمثل في الهيئة العامة للاستثمار باعتبارها المنظم أو المشغل وهيئة أسواق المال باعتبارها مسؤولة عن اللوائح والنظم والشركات الاستثمارية باعتبارها مسؤولة عن توظيف الأموال.

وقال إن الهيئة العامة للاستثمار مطلوب منها توظيف الخبرات وتنظيم المنتجات الصادرة عن هيئة أسواق المال وتوجيه السيولة الحكومية وتسويق ودائع البنوك من خلال توجيه جزء من تلك السيولة وتوظيفها في السوق.

واشار إلى أن هيئة أسواق المال مطالبة بتحديث اللوائح والقوانين بما يتناسب مع واقع الانضمام إلى مؤشر فوتسي وتقسيم السوق وتشجيع كافة المتعاملين والعمل على تطوير فريق العمل لدى هيئة أسواق المال.

وبخصوص الشركات الاستثمارية ، طالب الغانم بضرورة العمل على استقلال اللوائح الجديدة الصادرة عن CMA وتطوير إدارات العاملين في إدارات الأصول والاستثمار والبحوث واستقطاب مستثمرين عالميين ومحليين للصناديق الاستثمارية.

وقال هناك أهمية للتكامل في هذا التوقيت كمدخل لمواجهة تحديات البورصة لتعزيز وتعظيم العوائد. وبين الغانم في استعراضه حركة أعداد الحسابات النشطة منذ يناير 2017 وحتى أكتوبر 2018 ، حيث تجاوزت تلك الحسابات مستوى 90 الف حساب نشط في يونيو 2015 ، إلا أنها تراجعت إلى مستوى 18 الف حسابا نشطا بنهاية أكتوبر 2018.

ولفت أن تقارير الشال في السنوات العشر الأخيرة ومع نهاية كل شهر ونهاية كل فصل تكرر عبارات الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين وآخر المساهمين في السيولة هم قطاع الصناديق وبورصة الكويت «محلية».

وأعطى الغانم مثالاً للسوق السعودي في مواجهة التحديات عن طريق التكامل بين الفاعلين الرئيسيين في السوق مثل البنوك وصندوق الاستثمارات العامة وهيئة أسواق المال، والتي نتج عنها إدراج 16 صندوق استثماري عقاري متداول وطرح خدمة البيع على المكشوف وغيره من الانجازات.

موقع الريادة

ومن جانبه ، أشار الرئيس التنفيذي في شركة بيتك كابيتال عبد العزيز المرزوق أن الأسهم حافظت على موقع الريادة في عام 2018 ، في ظل العوائد السلبية لبعض الأصول والدخل الثابت.

وأوضح المرزوق خلال كلمته ضمن فعاليات الجلسة الثانية من الملتقى الاقتصادي أن الأسواق الخليجية تصدرت الأداء بين الأصول العالمية وفق مؤشر ستاندارد آند بورز ، مسجلة نموا سنويا بلغ 7.6 بالمئة ، بينما استقر مؤشر S&P 500 على حاجز نمو بمعدل 0.2 بالمئة.

ولفت المرزوق أن من بين المخاطر التي تواجه أسواق رأس المال رفع البنك الفيدرالي لمعدلات الفائدة عالميا وكذلك تأجيج النزاعات التجارية وتجدد مشاكل الدين في أوروبا وخاصة إيطاليا. وأشار إلى أنه مما لا شك فيه أن تمكين أسواق رأس المال والعمل على تطوير الأدوات الاستثمارية وداعا للانسحابات

ومن جانبه ، أوضح الرئيس التنفيذي لشركة الريادة للتمويل والاستثمار مهند الصانع أن توقيته هام للغاية ومميز واختيار الموضوع مميز ، لافتا أنه بامكان المراقبين اليوم عمل مسح شامل لجهود التطوير المبذولة في أسواق رأس المال وانعكاسها على الأداء الاقتصادي. واشار أنه بالامكان كذلك وضع استشارات إضافية او افكار حتى تقدم أكثر هدف في الاقتصاد وبعد موضوع تمكين أسواق رأس المال يعتبر أهم شيء مطلوب ، فلا يمكن أن يكون لأية اصلاحات بنية تحتية تأثير على أرض الواقع على المستثمرين.

وبالتالي فإن تمكين أسواق رأس المال يعمل على تقييم الاصلاحات الماضية ومعالجة الثغرات إن وجدت وبالشكل المطلوب وفق ما هو متعارف عليه عالميا.

واشار إلى أن تدني مستويات السيولة وعودة الثقة من بين أهم المحاور الرئيسية الواجب مناقشتها والعمل على استيعابها بشكل كبير خلال الفترة المقبلة ومعالجة تلك الأمور ضرورة ملحة. وقال إن مؤسسات الدولة يمكنها المساهمة في عودة الثقة من خلال اعطاء ثقة للأسواق عبر المشاركة في الصناديق الاستثمارية.

وأوضح أن التكامل بين الجهات المعنية المسؤولة عن تطوير السوق ، مشيرا إلى أن إطلاق منصة خارج التداول OTC هي جزء من الاستحقاقات المطلوبة وهو ما يعطي أملاً لخلق فرص جديدة للمستثمرين وتحقيق شفافية وعدالة عالية للمساهمين وحفظ حقوقهم.

وقال إن من بين أهم الأمور المطلوبة أن تكون الممارسات وعمليات التطوير للمساهمين تكون مطابقة لما هو موجود في الأسواق العالمية والإقليمية. وعن انسحاب ما يقارب من 51 شركة اختياري واجباري من البورصة ، لفت الصانع أن OTC عالج بشكل جذري مسألة انسحاب الشركات من البورصة من حيث انه أوجد منصة أخرى لتداول أسهمها من ناحية وكذلك أدى إلى معالجة الشركات العالقة بعد انسحابها من البورصة.

«برقان» يفوز بجائزة التميز بالجودة من «سيتي بنك نيويورك»

أعلن بنك برقان عن حصوله على جائزة التميز بالجودة من "سيتي بنك نيويورك" لعام 2017 . وتأتي هذه الجائزة نتيجة لنجاح البنك في الحفاظ على المستوى المميز للخدمات والعمليات التي قدمها على مدار العام في مجال تحويلات الدولار الأمريكي ، والتي تعكس التزام الموظفين المسؤولين عن مثل هذه العمليات بمعايير رفيعة للجودة.

وأكدت جائزة "سيتي بنك" أن بنك برقان قد استحق وعن جدارة الفوز بجائزة التميز بالجودة بعد تحقيقه نسبا عالية في العمليات المباشرة (STP) لتحويل الأموال بلغت 95% ضمن تصنيف ال MT103و 97% ضمن تصنيف ال MT202 ، الأمر الذي قاد البنك للحصول على جائزة التميز لجودة العمليات . وقد أصبح بنك برقان واحدا من بين مجموعة قليلة من المصارف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تحصد الجائزة المرموقة عن عمليات تحويلات العملاء والتحويلات المصرفية بين البنوك. وصرح محمد احمد – نائب رئيس مجموعة البنوك المراسلة – لسيتي بنك قائلا: " نحن نقدم جوائز التميز في الجودة تقديراً لجهود عملائنا وأدائهم المتميز وقدرتهم على تقديم أفضل الخدمات والعمليات في مجال تحويلات الدولار . ويسعدني أن أهنئ بنك برقان لكونه ضمن هذه الفئة المحدودة والمميزة ، ان هذا الإنجاز يبرهن على مكانة البنك الريادية . لذا أود أن أتقدم بالتهنئة لبنك برقان لكونه واحداً من أولئك القلائل ." وفي السياق ذاته، قال هارون رافت ، مساعد مدير عام – رئيس قسم البنوك المراسلة في بنك برقان: " أن جوائز سيتي بنك هي أكبر دليل على التزام بنك برقان بتقديم أعلى معايير الجودة في الخدمات المالية لعملائها في تصنيف ال MT103 وتصنيف ال MT202 . ونحن فخورون بتحقيقنا أفضل نسب في العمليات المباشرة (STP) لتحويل الأموال. إن ما حققناه دليل على العمل الجاد والتفاني الذي بذله فريق العمليات لدينا لتحقيق أفضل النتائج وتقديم الحلول لتلبية احتياجات العملاء المالية."

وأضاف: " بالنيابة عن جميع أفراد فريق بنك برقان أود أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لسيتي بنك العريق لمنحنا هذه الجائزة المرموقة ، والشكر موصول لموظفينا على جهودهم في الحفاظ على معايير الجودة لعمليات التحويل ، الأمر الذي تنعكس ثمار جهوده على عملائنا، إذ يؤكد شعار بنك برقان : " انت دافعنا " .

جانب من تسليم الجائزة

بنك وربة يجري سحب «السنبلة» الاسبوعي

يجري بنك وربة –البنك الأفضل في الخدمات المصرفية لقطاع الشركات والخدمات المصرفية لقطاع الاستثمار في دولة الكويت – سحب السنبلة الاسبوعي الثالث والأربعين المؤجل نظرا لتزامنه مع عطلة المولد النبوي الشريف مع سحب السنبلة الإسبوعي الرابع والأربعين للإعلان عن 10 فائزين في تمام الساعة الحادية عشر ظهر اليوم ؛ بحضور ممثلي وزارة التجارة والصناعه و موظفي بنك وربة.

يمثل حساب السنبلة الخيار الأمثل لكل الراغبين بتوفير الأموال وتحقيق عوائد مالية ثابتة على أرصدتهم في الوقت نفسه بالاضافة الى فرصا شهرية للفوز بجوائز نقدية طوال العام. ونظرا للإقبال الكبير الذي لاقاه هذا الحساب من قبل العملاء لما يؤمنه من فرص كبيرة للربح، عمل بنك وربة على إضافة تطورات نوعية على حساب السنبلة لاقت استحسان العملاء، وتشمل التطورات التي تمت إضافتها إلى حساب السنبلة، زيادة عدد الرابحين عبر اضافة سحب أسبوعي بالاضافة الى السحب الشهري وذلك لإتاحة فرص أكبر للعملاء للفوز بجوائز مالية أسبوعية قيمة كل منها ألف دينار كويتي لتذهب إلى 5 رابحين ويتم السحب عليها في يوم الخميس من كل أسبوع. بالإضافة الى ذلك، يستمر سحب السنبلة الشهري في بداية كل شهر على الجوائز الكبرى – بحضور وإشراف ممثل من وزارة التجارة والصناعة – والتي يبلغ إجمالها 30 ألف دينار كويتي موزعة كالتالي على 4 رابحين: الجائزة الكبرى بقيمة 10 آلاف دينار كويتي ستكون من نصيب رابحين إثنين والجائزة الثانية بقيمة 5 آلاف دينار كويتي من نصيب رابحين اثنين أيضا.